المملكة المغربية
البرلمان

مجلس المستشارين

مجموعة العمل التقدمي

الدورة الرابعة للمنتدى البرلماني الاسباني المغربي

مدريد 19 ـ 20 أبريل 2018

مداخلة في الجلسة الخاصة
بالقضايا المتعلقة بالجهوية والتنمية

بطاقة 2

النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية
وإرساء دعائم الجهوية المتقدمة

مجموعة العمل التقدمي
أبريل 2018

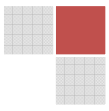

إن مقاربة موضوع النموذج التنموي في الأقاليم الجنوبية على ضوء الخطب الملكية والتفاعل مع مضامين الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية في شهر أكتوبر 2017 والداعي إلى ضرورة إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي يضع النموذج التنموي بالأقاليم الصحراوية المغربية في صلب رهانات إنجاح الجهوية المتقدمة.

فالخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء يعتبر بمثابة خارطة طريق لإرساء نموذج تنموي، ينهض على استثمار العنصر البشري في تحقيق التنمية المنشودة بهذه الأقاليم.

حيث اعتبر جلالة الملك محمد السادس أن المغرب قد وصل مرحلة من النضج تؤهله للقطع مع الأساليب السلبية في تدبير ملف الصحراء، مشددا على ضرورة تمكين الصحراويين من ظروف العيش الكريم ومن الكرامة.

كما أن دستور 2011 جاء ليضع أسس جهوية متقدمة من خلال تنصيص الفصل 146 منه على أن تحديد وتنظيم وتأطير الجهوية سيتم بمقتضى قانون تنظيمي، وهو ما تم بالفعل من خلال صدور القانون التنظيمي111.14 المتعلق بالجهات.

إن الجهوية المتقدمة جاءت في إطار ورش الإصلاح الذي يروم تأمين مشاركة السكان في التنمية المحلية، و إفراز هوية للجهات الجنوبية خاصة، ولباقي جهات الوطن عامة.

فالنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية هو بمثابة قاطرة أساسية لترسيخ الحكامة والديمقراطية المحلية، و إفراز نخب قادرة على تدبير الشأن العام، بالإضافة إلى اعتبارها بمثابة آلية لتعزيز اللامركزية واللاتمركز ووسيلة لتحديث هياكل الدولة.

إن الجهة المؤهلة أكثر للقيام بدور التواصل هي أطراف المجتمع المدني بمختلف مكوناته، وتنوع ألوانه. والعقل المدبر للمجتمع المدني هو الأحزاب السياسية والفئة المثقفة.

الأهداف

- إن هذا **النموذج التنموي بالأقاليم الصحراوية المغربية** يسعى بالأساس إلى تحقيق كرامة المواطن والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان بأقاليمنا الجنوبية، والمساهمة في خلق قطب تنموي بالمنطقة، من خلال:

❖ تعبئة كل الوسائل لجعل الأقاليم الجنوبية نموذجا للتنمية، ومنطلقا لتطبيق الجهوية المتقدمة، من خلال الإعلان عن مشاريع كبرى ستشهدها الأقاليم الجنوبية من بنيات تحتية وتجهيزات، إضافة إلى خلق محور جوي بين الأقاليم الجنوبية والعمق الإفريقي، بالإضافة إلى العديد من المشاريع الطاقية.

❖ النهوض بالقطاع الاقتصادي ومواصلة استفادة ساكنة الأقاليم الجنوبية من عائدات المنطقة.

❖ الدعوة إلى إحداث صندوق التنمية الاقتصادية لدعم المقاولات والاقتصاد الاجتماعي وتوفير الدخل القار والشغل خاصة للشباب،

❖ تثمين الموروث الثقافي للمنطقة من خلال العناية بالثقافة الحسانية والتعريف بالموروث الصحراوي،

❖ اعتماد المقاربة التشاركية من خلال إشراك الساكنة الصحراوية في بلورة برامج بين الدولة وجهات الصحراء الثلاث، ومن خلال توفير آليات دائمة للانخراط في تنفيذها تطبيقا للجهوية المتقدمة التي أصبحت حقيقة على أرض الواقع.

توصيات لإنجاح النموذج التنموي بالأقاليم الصحراوية

- تحسين جودة التكوين والتكوين المهني للملائمة مع متطلبات سوق الشغل.
- التجسيد الحقيقي للفصل 39 من الدستور المغربي، واستلهام التجربة الاسيوية في مجال التنمية لنسق واحترام الزمن وإعادة النظر في التكوين.
- تكييف برامج التنمية مع خصوصيات كل جهة.
- تثمين الموروث الثقافي والاثني والقبلي.
- إشراك النخب وخاصة فئات الشباب والنساء.
- الحكامة والتوزيع المجالي والترابي الملائم، والتوزيع العادل للثروة وتقليص الفوارق محددات أساسية لهذا النموذج التنموي المنشود.
- التعددية والتنوع الذي تتميز به المملكة رافعة أساسية للنموذج التنموي.
- هيكلة الاقتصاد غير المنظم.
- تجديد النخب المحلية.
- تنويع التكوينات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأطر في جميع التخصصات.
- التمييز الايجابي بالأقاليم الجنوبية وتطبيقه في جميع المجالات.
- إعادة الثقة للشباب ليساهم في النموذج التنموي.
- التواصل والتحسيس فيما يخص النصوص القانونية.
- استثمار إبداع المرأة الصحراوية عبر تهيئ الورشات وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل.
- تشجيع التعلم التقني مع الاحتفاظ بالعمق الثقافي.
- وضع آليات الحوار مع الجمعيات المجتمع المدني.
- تشجيع الشباب حاملي المشاريع ودعمهم ومواكبتهم.
- التنصيص على مراقبة صرف المال العمومي.
- تفعيل توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول تشكيل هيئة استشارية للحوار المدني التي اقترح المجلس أن يتم تزويد الجهات بها.
- تفعيل مقترح المجلس بشان التحويلات النقدية المشروطة لفائدة الفئات في وضعية صعبة.

- دعم جمعيات المجتمع المدني فيما يخص التكوين والتحسيس بدوره في إنجاح النموذج التنموي.
- إعادة النظر في التحفيزات المقدمة للشركات بالأقاليم الجنوبية (الإعفاء الضريبي يجب أن يرتبط بالتواجد الفعلي للشركات وتوفير مناصب شغل لأبناء المنطقة).
- إعادة توزيع مناطق الأنشطة من اجل استيعاب جميع الفئات.

عبد اللطيف أعمو